المجلس الاقتصادي
والاجتماعي اللبناني

إجمالي الرضى القومي، نحو نموذج اقتصادي جديد في: تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والترقية الاجتماعي في آسيا والعالم

كلمة

روجيه نسناس

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي – لبنان

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستشاري، تايلاندا

فندق شانغري-لا، بنكوك

من 12 إلى 14 آذار 2012

أصحاب المعالي والسعادة،

السيّد الرئيس،

حضرة الزملاء الكرام،

أيّها السيّدات والسادة،

إنّه لمن دواعي سروري مرّة أخرى أن أشارك في مؤتمرات الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات الشبيهة بها التي تجمع خبرة 60 بلدًا تتواجد فيها المنظّمات الأعضاء. يتضاعف هذا السرور اليوم،بفضل المؤتمر الذي اعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستشاري في تايلاندا، لكون اجتماعنا يُعقد في إحدى الدول الآسيوية الناشئة التي قد تكون خبرتها مفيدة لعدد من دول الجنوب التي تواجه أزمة خطيرة تولّد البطالة والأوضاع الهشّة.

الأزمات، تمامًا كالأمراض، هي بمثابة تنبيه يدفعنا إلى طرح السؤال التالي: أين أخطأنا؟ أين كانت المبالغة؟ ففي الفترة التي كان العالم يشهد خلالها نموًّا وقحًا، لاحظنا في كافّة أنحاء العالم تقريبًا تبديد الموارد وازدياد الفقر والإساءة الفادحة إلى البيئة التي تشكّل خطرًا جدّيًّا يهدّد مستقبل الكرة الأرضية، ممّا يؤدّي إلى النموذج التالي: لم يعد الإنتاج القومي مطابقًا للرضى القومي.

البيئة

لنتناول المثال المشهور لناقلة نفط تجنح بالقرب من الشاطئ فيتدفّق النفط منها إلى البحر. من شأن سدّ الثغرة وإزالة التلوّث من البحر وتنظيف الشاطئ أن يؤمّنوا فرص عمل لعدد كبير من الأشخاص وأجورًا تضاف إلى الدخل القومي. لكنّ هل انّ هذه العملية فعلاً خلق للثروات؟

قياس الأداء الاقتصادي والتطوّر الاجتماعي، تقرير ستيغلتز

في بداية عهده، كان الرئيس نيكولا ساركوزي يدرك هذه الثنائية. فقد اكتسب تقرير ستيغلتز [1] الذي انتهى مع بداية الأزمة طابعًا محذّرًا، إذ كان العالم يتصرّف بطريقة خاطئة تمامًا. فقد حلّ الاقتصاد الريعيّ محلّ الاقتصاد الإنتاجيّ وكان المال يعود بربح يفوق العمل في حين أنّ الأسواق المشتقّة اكتسبت أهمّية تفوق أهمّية الأسواق الحقيقية بكثير. كانت الفروقات بين مداخيل الدول الأكثر تطوّرًا

[1] البروفسور جوزف ستيغلتز، رئيس اللجنة؛ البروفسور أمارتيا سين، مستشار اللجنة؛ البروفسور جان-بول فيتوسي، منسّق اللجنة.

ومداخيل الدول الناشئة تغدو أكثر عمقًا. وداخل البلد نفسه، كانت السوق المالية المطلقة العنان تسمح بشتّى أنواع التجاوزات.

لم يسمح امتداد الأزمة إلى أوروبا بإعارة تقرير ستيغلتز الانتباه الذي يستحقّه، بل توجّب الاهتمام بالأمور الملحة وإنقاذ النظام المالي. أمّا اليوم، فيجب أيضًا إنقاذ النظام النقدي، ممّا يحتّم تأجيل تطبيق التقرير. وهذا أمر مؤسف لأنّ التقرير فيه خلاصة النموذج الجديد.

توزيع الثروة والدخل

يكمن البعد الثالث من "الرضى القومي" في توزيع المداخيل بين فئات المجتمع على اختلافهم. ليست المشكلة بجديدة لكن لم يسبق أبدًا أن وجدت طريقها إلى الحلّ. يسم خطّ الفقر الذي بات يشمل مساحة أكبر من العالم فوارق الدخل التي تشهدها مجتمعاتنا والتي شكّلت أساسًا لعدد من "الإيديولوجيات" التي شوهت وجه العالم المعاصر.

قياس الرفاه الاقتصادي

في الواقع، يعبّر الرضى القومي عن مفهوم، ألا وهو "قياس الرفاه الاقتصادي"، ينبغي تمييزه عن اقتصاد الرفاهية وأبويّة الدولة التي مثّله. يأخذ قياس الرفاه بالاعتبار تدهور حالة البيئة والتهديد الطويل الأمد الذي تمثّله الممارسات غير الواعية المسؤولة عن التغيّر المناخي وتلوّث البحار والتصحّر وازدياد الكوارث الطبيعية.

في إطار احتساب إجمالي الناتج المحلّي، أصبح المحلّلون يأخذون بالاعتبار بشكل متزايد التدهور الملحق بالبيئة (التكييف البيئي مع إجمالي الناتج المحلي)، ويمكن للنتيجة أن تحدّ من الناتج المحلّي بشكل ملحوظ. وتشير هذه النتيجة إلى ضرورة إيلاء الحفاظ على "رأس المال" الطبيعي اهتمامًا لا يقلّ عن الاهتمام الممنوح للإنتاج. من الآن فصاعدًا، يعبّر مفهوم التنمية المستدامة الذي فرض نفسه منذ عقدين أو ثلاثة عقود عن مضمون ذي طابع علميّ أكثر وقد أفضى إلى اتّفاقات دولية حول الحفاظ على البيئة. غير أنّ هذه الاتّفقات تتعرّض لسوء الحظّ لطعنات عدّة من هنا وهناك، وبخاصّة من قِبل الدول الأكثر تطوّرًا كما هي الحال بالنسبة إلى اتّفاقية كيوتو حول الحدّ من الكربون والغازات ذات مفعول الدفيئة.

هذا وتبدّلت الأولويّات على الصعيد الاجتماعي. تمثّل "أهداف التنمية للألفية" الحدّ الأدنى من التطوّر الذي ينبغي أن تحرزه الدول النامية التي كان الأب بيار يشير إليها بعبارة "جنوب العالم". غير أنّ الجنوب حاضر أيضًا في الدول الأكثر تطوّرًا حيث انّ إحدى العواصم الأوروبية تعدّ 15 ألف مشرّد،

وهي ظاهرة جديدة ومدهشة. لكنّ هذه المشكلة ليست أبدًا الوحيدة. ففي الدول الأكثر تطوّرًا، تشهد التقديمات الاجتماعية تراجعًا مستمرًّا مقابل ازدياد الهشاشة والإقصاء. وفي الدول الناشئة، غالبًا ما تكون الحماية الاجتماعية عشوائية أو غير فعّالة، علمًا بأنّ عددًا كبيرًا من البلدان لا تتمتّع حتّى اليوم بتأمين خاصّ بالبطالة في حين أنّ الحقّ في العمل جزء من الحقّ في الحياة.

هكذا، بات الدخل للفرد الواحد من المعطيات التي تشوبها نواقص عدّة والتي يجب تصويبها من خلال مجموعة من المعايير التي تتلاءم مع رفاه المجتمع. وهذا ما سعى إليه تقرير ستيغلتز على سبيل المثال.

لكن يجب أن نرضخ لحكم الواقع، وهو أنّه في ظلّ النظام الحالي وتقدّم السكّان في السنّ، ما من أمّة، مهما كانت متطوّرة، تستطيع أن تساعد سكّانها المهمّشين بشكل ملائم وتحافظ على مستوى معيشة المتقاعدين فيها. يشكّل ذلك تهديدًا مستمرًّا يتربّص بالسلام الاجتماعي والوفاق الوطني في كافّة بلدان العالم. ويتضاعف هذا الخطر في زمن الأزمة علمًا بأنّ ما من معلومات تشير إلى انتهاء هذه الأزمة قريبًا.

خلال النصف الثاني من العام 2010، أعلن عدد من البلدان الأكثر تطوّرًا انتهاء الأزمة بناءً على التعريف الشائع، ألا وهو فصلان متتاليان من النموّ. بقيت البطالة مرتفعة لكنّ هذه البلدان التي تملّكتها نشوة الانتعاش الاقتصادي لم تعرها أيّ اهتمام وتوقّعت انخفاضها خلال السنة ونصف السنة المقبلة حين يفعل النموّ فعله ويولّد استثمارات جديدة. بيد أنّ الأزمة عادت إلى الواجهة، وبطريقة أكثر حدّة، في العام 2011 وعرّضت منطقة اليورو للخطر ودفعت باقتصاديّات تُعتبر من الأقوى في العالم إلى شفير الإفلاس.

أُثبتت بذلك الفرضية القائلة إنّه "ما من انتعاش اقتصادي من دون انتعاش العمل." لا شكّ في أنّ هذه المقولة ستواجه معارضةً مستمرّة لكنّها تعدّ أيضًا أنصارًا لها بين صفوف الأشخاص الذين يشغلون مراكز رئيسة في الاقتصاد العالمي. في هذا الإطار، من الواضح أنّ مبادرة ماريو دراغي، الرئيس الجديد للبنك المركزي الاوروبي، التي فاقت قيمتها 500 مليار يورو بمعدّل فائدة قدره 1% تهدف إلى إنعاش العمل.

نحو مفهوم جديد للنموّ الاقتصادي

لا تعاني الدول الآسيوية الناشئة من مساوئ الغرب كافّة، إذ انّ الأزمة الاقتصادية التي عصفت بها بين عامي 1997 و2000 وضّحت أوضاعًا عدّة ووضعت حدًّا لعدد كبير من التصرّفات المرتبطة بالمضاربة. إذا جاء نشاط هذه البلدان متزامنًا، يمكن أن تلعب دورًا مولّدًا للانتعاش إذا كانت دول المنطقة كافّة مستعدّة للإقرار بأولويّة العمل وبتحفيز الاقتصاد الإنتاجيّ. عندما أقول ذلك، **أفكّر أوّلاً**

في بلدي لبنان لكنّ الوضع ينسحب على مجمل البلدان الناشئة التي عانت من الأزمة من دون أن تأتي على أيّ تصرّف يدفع إلى القول إنّها استحقّت ذلك.

يكمن لبّ المشكلة في البطالة والفقر وهشاشة الوضع الاقتصادي، وهي عناصر مترابطة. من الواضح أنّ البطالة تقود إلى الفقر وأنّ دعم العمل هو السبيل الوحيد لسحب الطبقات المهمّشة من حلقة الفقر المفرغة. مع ارتفاع متوسّط العمر المتوقّع، أثبتت الدول المتطوّرة عجزها عن المحافظة على كافةالخدماتالاجتماعية التي تقدّمها،فيما بدت البلدان الناشئة عاجزة عن توفير شبكة الأمان الاجتماعي التي يطالب بها مواطنوها.

لا تنفكّ الفوارق بين الأجور تتزايد في حين أنّ بدل غلاء المعيشة الممنوح هنا وهناك يتحدّى قوانين السوق ويترجم سريعًا إلى مفاعيل غير مرغوب فيها، ومنها فقدان التنافسية أو عودة التضخّم. ما كان ممكنًا لغايات اجتماعية قبل انفتاح الأسواق أصبح اليوم مناهضًا للاقتصاد.

وحدها سياسة العمالة الشاملة قادرة على تحسين الأجور والمحافظة في الوقت نفسه على مستوى اقتصاديّ مرغوب فيه في ما يتعلّق بسوق العمل، أي نسبة لا تقوّض التنافسيّة. فالطلب الناشط في مجالات العمل المدرّة للأرباح من شأنه أن يعزّز المداخيل ويحسّن ظروف الحياة الاجتماعية تدريجيًّا. حينئذٍ، ينحسر تدخّل الدولة إلى الحدّ الأدنى الضروريّ الذي يمكن أن تتحمّله، أي من دون اللجوء إلى فرض ضرائب إضافيّة أو إلى المديونية المفرطة.

نعم، يجب تنظيم الأسواق لتعزيز الابتكار والإنتاجية من دون إعاقة حرّيّة التنافس. لقد ألحقت الفكرة القائلة إنّ البطالة مردّها إلى نظام طبيعي ينبغي التعويض عنه بالإجراءات الاجتماعية ضررًا كبيرًا باقتصاد السوق بنوع خاصّ.

الحصيلة والتوصيات

من المثير للانتباه أنّ التوصيات التي أقدّمها في نهاية هذا التحليل مستوحاة إلى حدّ كبير من الأعمال الصادرة حديثًا حول "قياس الرفاه الاقتصادي" في أوروبا وأميركا، وهي تنطبق تمامًا على بلداننا الآسيوية، **وبخاصّة على بلدي لبنان** . إنّ الصراع الذي نحمل لواءه، على سبيل المثال، لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسّطة يهدف بشكل أساسيّ إلى الحدّ من البطالة والسماح لموازنة الدولة بتحمّل تكاليف التقديمات الاجتماعية.

1. أيّ مبادرة لا تعطي أهمّية كافية للحسابات الطويلة الأمد محكومة بالفشل عاجلاً أو آجلاً، ويجب تعميم احتساب صافي إجمالي الناتج المحلّيّ المتعلّق بتدهور وضع البيئة. غالبًا ما يكون

هذا التدهور من صنع الغير، كتلوّث البحر أو التصحّر، ويجب أخذه بالاعتبار أيضًا عند احتساب إجمالي الناتج المحلّيّ، على الأقلّ لناحية كلفة إعادة تأهيلها في المستقبل.

2. المؤشّران اللذان يدلاّن على إمكانات التطوّر الاجتماعي هما البطالة ومعدّل النشاط، وهو – بتعبير آخر – نسبة السكّان في سنّ العمل التي تتقدّم على السوق. تتخطّى هذه النسبة 65% في أوروبا في حين تناهز 45% في الشرق الأوسط. يعود الفارق بنوع خاصّ إلى عمالة المرأة. من الواضح أنّ الظاهرتين مترابطتان، حيث انّ معدّل النشاط يميل إلى الارتفاع عندما تنخفض البطالة.
3. يجب أن تؤخذ السلع والخدمات المتوفرة للاستهلاك [2] بالاعتبار عوضًا عن الأرقام المتعلّقة بالإنتاج. بموازاة ذلك، يكتسب الدخل الأسري [3] أهمّية ملحوظة عوضًا عن الدخل للفرد الواحد نظرًا لشيوع الحياة المشتركة وتحوّل الحياة الفردية إلى استثناء. من المفيد أيضًا أن نأخذ بالاعتبار النشاطات غير التجارية[4]، وبخاصّة العمل المنزليّ وتربية الأطفال.
4. يجب أخذ أولويّات المواطن، ألا وهي الصحّة والتربية وتقاعد المسنين، بالاعتبار وإيلاء اهتمام لا يقلّ شأنًا عن ذلك للتأهيل المهنيّ وملاءمته سوق العمل. يتطلّب التعبير عن الرضى أن يشارك المواطن برسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية.
5. يجب أيضًا إجراء تقويم شامل لانعدام المساواة [5] عبر إجراء التحقيقات المتعلّقة بنوعية الحياة قبل اعتماد أيّ سياسة عامة [6]. إنّ مكاتب الإحصاءات المكلّفة إجراء التحقيقات قادرة على تأمين المعلومات المطلوبة بشأن نوعيّة الحياة عبر قياس رضى المواطنين بموضوعية والذاتية[7].

مرّة أخرى، أتوجّه بجزيل الشكر إلى الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات الشبيهة بها وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستشاري التايلانديّ على هذا المؤتمر المفيد للغاية على صعيد التوجيه الاقتصادي والاجتماعي، والذي سمح لنا التلاقي لا سيما المجالس الآسيوية. وأدعوكم إلى متابعة هذا العمل المشترك وتطويره وتعزيزه كما يستحقّ على الساحة الدولية. كما يسرني ان ادعوكم باسم المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني الى عقد مؤتمر في المستقبل القريب في لبنان.

---

[2] التوصيات الأولى والثالثة والرابعة من تقرير ستيغلتز.
[3] التوصية الثانية، المرجع نفسه.
[4] التوصية الخامسة، المرجع نفسه.
[5] التوصية السابعة، المرجع نفسه.
[6] التوصية الثامنة، المرجع نفسه.
[7] التوصيتان التاسعة والعاشرة، المرجع نفسه.